صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

جهود صندوق النقد العربي وانجازاته خلال الفترة سبتمبر 2015- يوليو 2018 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

يونيو 2018

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

المحتويات

أولاً: خلفية عن صندوق النقد العربي

ثانياً: أنشطة وبرامج الصندوق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

ثالثاً: إنجازات الصندوق خلال الفترة سبتمبر 2015- يوليو 2018 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ملحق: أهداف التنمية المستدامة 2030

أولا: خلفية عن صندوق النقد العربي

صندوق النقد العربي مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976. تتمثل رسالة الصندوق في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في دوله الأعضاء[1]. يسعى الصندوق إلى تحقيق عدد من الأغراض تتمثل في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بينها، وإرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، وإبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية، وتطوير الأسواق المالية العربية، والعمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة.

تبنى صندوق النقد العربي استراتيجية متوسطة المدى تغطي الفترة 2015-2020، تهدف إلى الارتقاء بأنشطة وبرامج دعم الإصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية، وتوسيع برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، وترسيخ الدور المحوري للصندوق كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، ودعم مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية، إلى جانب تعزيز دور الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية وبناء القدرات. ويعمل الصندوق على تطوير استراتيجيته القادمة للفترة 2020-2025 بإطار رؤية بعيدة المدى لأفق 2040.

ثانياً: أنشطة وبرامج الصندوق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

في إطار سعيه لتنفيذ مهامه وبرامج عمله، يُساهم صندوق النقد العربي بصورة مباشرة أوغير مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث ترتبط أنشطته بأهداف القضاء على الفقر، وسد الفجوة بين الجنسين، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتخفيض البطالة، وتقليص الفوارق داخل الدول وفيما بينها، إضافة إلى تعزيز الشراكات الدولية بما يُحقق التنمية المستدامة (الأهداف 1، 5، 8، 10، و17). كما أن أنشطة الصندوق، وبحكم تغطيتها الواسعة واستهدافها لقطاعات مختلفة، فهي تدعم بشكل إيجابي، وإن لم يكن مباشراً، فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

[1] تشمل الدول الأعضاء الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سورية، الصومال، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، جمهورية القُمر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن.

يسعى صندوق النقد العربي للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات المرتبطة بها من خلال العمل على عدة محاور تشمل دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، وتعزيز البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين الشمول المالي في الدول العربية، والقيام بأنشطة بحثية وتوفير الإحصاءات وبناء قواعد البيانات في الموضوعات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافةً إلى المساهمة في بناء وتعزيز القدرات للكوادر الرسمية في الدول العربية.

ففيما يتعلق **بدعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية**، فيُمثّل النشاط الإقراضي للصندوق أحد أهم الوسائل لتحقيق أهداف إنشائه، حيث يُقدّم الصندوق من خلاله التمويل اللازم والمعونة الفنية الضرورية لمساندة جهود الدول العربية في تنفيذ الإصلاحات بالقطاعات ذات الصلة بمهام الصندوق، بما يؤدي إلى رفع كفاءة توظيف الموارد، وإرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي. ويأتي النشاط الإقراضي للصندوق في إطار المبادئ والرؤية الاستراتيجية للصندوق خلال الفترة 2015-2020، التي تهدف إلى دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل والمستدام بما يساعد على تحسين مستويات المعيشة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

في هذا الصدد، يُوفّر الصندوق حزمة من التسهيلات بصورة ميسرة ومتفاوتة الآجال، ضمن مجموعتين رئيسيتين، تستهدف الأولى تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء من خلال دعم برامج الإصلاح المرتبطة بالأوضاع الكلية للاقتصاد، بينما تستهدف المجموعة الثانية دعم الإصلاحات في القطاعات والمجالات وثيقة الصلة باهتمامات الصندوق.

بالنسبة **لدعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، يتمثل دور الصندوق في تقديم الدعم المالي والفني اللازم لمساعدة الدول العربية على تنفيذ برامج من شأنها تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأهمية هذه المشروعات ودورها في مكافحة الفقر وخلق مواطن الشغل ودعم النمو الشامل والمستدام.

كذلك يعمل الصندوق من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له، على **تعزيز المهارات وبناء القدرات** للموظفين الحكوميين في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاحصائية في الدول الأعضاء، حيث يولي الصندوق اهتماماً خاصاً بدور رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يضع قدر كبير من خبراته وموارده المالية لدعم تنمية وتعزيز القدرات البشرية في الدول العربية من أجل تعزيز جهودها لمواجهة التحديات المختلفة.

فيما يخص **الشمول المالي**، وإدراكاً لأهميته الكبيرة في دعم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة، يعمل الصندوق على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية من خلال عدد من الأنشطة التي ركزت على الاهتمام بوصول محدودي الدخل وفئات محدودة من المجتمع (مثل المرأة والشباب) إلى الخدمات المالية الرسمية، إلى جانب تشجيع دمج المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع المالي الرسمي عن طريق الحث على تطوير الخدمات المالية المناسبة لها، لما لذلك من أثر إيجابي على خلق فرص عمل جديدة مستدامة، وخفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

فيما يتعلق **بالقيام بأنشطة بحثية وبناء قواعد البيانات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة**، يسعى الصندوق في إطار استراتيجية الحالية 2015-2020 والمستقبلية 2020-2025 إلى التركيز على القيام بدراسات وتقارير تتناول الموضوعات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد التحديات التي تواجه الدول العربية في هذا المجال، إضافة إلى سعيه إلى توفير الإحصاءات وبناء قواعد البيانات المرتبطة بهذه الأهداف.

ثالثاً: إنجازات الصندوق خلال الفترة سبتمبر 2015- يوليو 2018 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

عمل صندوق النقد العربي خلال الفترة سبتمبر 2015- يوليو 2018 على تقديم خدماته لدوله الأعضاء والمساهمة في دعم جهودها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، من خلال أطر العمل والأنشطة المختلفة في الصندوق، متضمناً ذلك جهود الصندوق في مجال دعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية في الدول الأعضاء، وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المصرفية بإطار مبادرات دعم الشمول المالي، وجهوده في المجال البحثي والإحصائي، إضافةً إلى التدريب وتنمية القدرات في الدول العربية.

بالنسبة **لدعم الإصلاحات في الدول العربية**، قدم الصندوق بإطار النشاط الإقراضي خلال الفترة سبتمبر 2015-يوليو 2018 موارد بلغ إجماليها حوالي 512.5 مليون دينار عربي حسابي، ما يعادل نحو 2.2 مليار دولار أمريكي، لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في دوله الأعضاء ورفع قدرة اقتصاداتها إزاء الصدمات المختلفة. تضمنت القروض التي تم تقديمها للدول الأعضاء قروض ممتدة لدعم الإصلاحات الاقتصادية الكلية، وقروض بإطار تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم الإصلاحات في قطاع مالية الحكومة والقطاع المالي والمصرفي، وقروض بإطار تسهيل تهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى القروض التلقائية والتعويضية التي تُعزّز من قدرة الدول الأعضاء في مواجهة التقلبات الاقتصادية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وقد ساهم نشاط الصندوق في هذا المجال في دفع جهود دوله الأعضاء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على ضوء نتائج الإصلاحات التي تحققت وانعكاساتها الإيجابية على الاستقرار الاقتصادي ومؤشرات النمو والبطالة والفقر والتنمية الاجتماعية. فقد غطت الإصلاحات التي دعمها الصندوق من خلال تسهيلاته المختلفة مجالات متعددة على المستوى الكلي والقطاعي، حيث تضمنت تطوير آليات رسم السياسات الاقتصادية الكلية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية لتعزيز الإنتاجية والنمو، والإرتقاء بأنظمة الموازنة العامة بما يعزز النفقات الاستثمارية التي تدعم النمو الشامل والمستدام، وتعزيز النفقات الاجتماعية وتقوية شبكات الضمان الاجتماعي، وتوجيه جزء مناسب من الدعم للطبقات الاجتماعية الفقيرة، وتحسين المنظومة الضريبية، وتقديم الحوافز الضريبية لدخول أكبر عدد ممكن من المكلفين تحت المظلة الضريبية، وتقليص القطاع غير الرسمي بما يدعم النمو ويُحسّن شروط العمل والإمتيازات الصحية للمنضويين في القطاع. كما شملت الإصلاحات جهود الدول في رفع كفاءة القطاع المالي والمصرفي من خلال تعزيز الرقابة المصرفية وتطبيق المعايير الدولية، وتعزيز البنية التحتية المصرفية، وتسهيل الوصول للتمويل، وتطبيق التقنيات المالية، وتطوير نظم الدفع.

بالنسبة **لتهيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، قام الصندوق في عام 2016 بإنشاء تسهيل جديد لدعم البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إدراكاً منه لقدرة هذه المشروعات في المساهمة بصورة فعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق فرص العمل المنتجة، وتقليص حجم التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع، وتنويع وتوسيع هيكل الإنتاج، إضافة إلى إتاحة الفرصة للمرأة لممارسة الأنشطة الاقتصادية بما يحقق لها الدخل المناسب، ويقلص من درجة التفاوت في الدخل بين الجنسين. ويأتي ذلك على ضوء الاهتمام الذي توليه الدول العربية للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل ارتفاع معدلات البطالة خصوصاً في أوساط الشباب والنساء، إلى جانب الحاجة إلى تسريع وتيرة النمو الشامل والمستدام.

وقد وفّر الصندوق بإطار التسهيل المذكور المساعدة المالية والفنية لدعم جهود دوله الأعضاء لتطوير بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، استناداً إلى أنّ تهيئة البيئة المواتية لأعمال هذه المشروعات، على المستويين الكلي والجزئي، يعتبر من أهم متطلبات إنشاء ونمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدرتها على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق. في هذا السياق، قدّم الصندوق منذ إنشاء التسهيل قروضاً لعدد من دوله الأعضاء، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 129 مليون دينار عربي حسابي، ما يُعادل حوالي 555 مليون دولار أمريكي، لدعم جهود هذه الدول في تهيئة البيئة المحفزة لنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة. شملت البرامج التي دعمها الصندوق عدة جوانب تمثلت في تطوير البيئة القانونية والتنظيمية، وتعزيز مصادر التمويل الموجه للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة، وتقوية منظومة الضمان، وتطوير قواعد البيانات وأنظمة الاستعلام الإئتماني، إضافة إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية.

بالنسبة **لتنمية وبناء القدرات**، فقد عمل الصندوق خلال الفترة الماضية على توسيع أنشطته وبرامجه التدريبية بما يحقق هدفه الاستراتيجي المتمثل في أن يكون مركزاً رائداً للتدريب والمعرفة في المنطقة العربية، من خلال إعداد وتصميم برامج تدريبية تدعم جهود الحكومات العربية الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. تتعلق هذه البرامج بمجالات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي، ووضع وتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية، والقضايا المتعلقة بتنويع النشاط الاقتصادي، هذا ضمن مجالات أخرى تغطيها الدورات التدريبية في الصندوق.

واستمر الصندوق في إثراء برامجه التدريبية ومساعداته الفنية من خلال التعاون مع المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، كما سيعمل خلال المرحلة المقبلة على تنفيذ برنامج التدريب عن بعد من خلال شبكة الإنترنت، باستخدام سبل الاتصال والوسائط الحديثة.

في هذا السياق، ركّز الصندوق في خطط عمله خلال الفترة المنقضية من استراتيجيته الخمسية 2015-2020، على التوسع في البرامج التدريبية وتطويرها خاصة منها التي تُعقد في الدول الأعضاء، حيث تم تنظيم 93 دورة تدريبية خلال الفترة سبتمبر 2015 - يوليو 2018، منها 15 دورة في الدول الأعضاء. وانتفع خلال هذه الفترة 2,313 متدرباً من جميع الدول العربية.

فيما يتعلق **بتعزيز الشمول المالي**، أنشأ الصندوق "فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تتمثل أهداف الفريق، في المساهمة في تطوير السياسات والاجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ودراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي فيها، والعمل على مساعدة الدول العربية على الايفاء بالمعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة، إضافة الى تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات الدولية ذات العلاقة. كذلك من مهامه تبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال الشمول المالي، الى جانب تعزيز الوعي بقضايا الشمول المالي وحماية المستهلكين للخدمات المالية والمصرفية. نظم الصندوق أكثر من عشرة اجتماعات للفريق في السنوات الثلاث الماضية، عززت تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية.

ترتكز أنشطة الفريق حالياً على تعزيز قضايا التثقيف المالي في الدول العربية، وتطوير مؤشرات خاصة بالدول العربية تتعلق بالشمول المالي من خلال تطوير مسوحات لجانبي العرض والطلب على الخدمات المالية،

والاهتمام بحماية مستهلكي هذه الخدمات من خلال المساهمة في تطوير تشريعات خاصة لحماية المستهلك، إلى جانب الاهتمام بتعزيز فرص تمكين المرأة العربية مالياً. وفي سياق جهود فريق العمل، تم اعتماد يوم عربي للشمول المالي بهدف تعزيز التوعية بقضايا الشمول المالي وزيادة الاهتمام به، حيث قام الصندوق بإطلاق اليوم العربي للشمول المالي ليكون في اليوم السابع والعشرين من شهر أبريل (نيسان) من كل عام. الهدف من اليوم العربي للشمول المالي يتمثل في المساهمة في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج، والوصول لشمولية الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع في الدول العربية، ذلك في إطار حرص الصندوق على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

كما قام الصندوق في سبتمبر 2017 بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف العالمي للشمول المالي ومجموعة البنك الدولي، بإطلاق "المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI)". تهدف المبادرة إلى الارتقاء بمؤشرات الوصول للتمويل والخدمات المالية لجميع فئات المجتمع والقطاعات في الدول العربية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمجتمعات الريفية والمزارعين والحرفيين، إلى جانب تمكين المرأة مالياً وإدماج الشباب ورواد الأعمال في المنظومة المالية والمصرفية الرسمية بما يساعد على دعم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة من خلال إدماج كل هذه الفئات في المنظومة الإنتاجية.

في هذا الصدد، تقوم المبادرة على مجموعة من الأنشطة والبرامج، أهمها تقديم المشورة الفنية لمساعدة السلطات المالية في الدول العربية على تبني الاستراتيجيات الوطنية للشمول المالي، والمساهمة في توفير الدعم الفني لتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية، إضافة لدعم تعزيز التوعية والتثقيف المالي بالدول العربية بما يعزز من فرص وصول المرأة والشباب للحصول على الخدمات المالية. في هذا الإطار، ساهم الصندوق بتوفير المشورة الفنية وتعزيز بناء القدرات في الدول العربية في مجالي وضع استراتيجيات وطنية وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية. كما قام الصندوق، بهدف تحسين وتوفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بالخدمات المالية والشمول المالي، بالمساهمة في إعداد نموذج استبيان شامل للمسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية لقطاع الأسر والأفراد، تم توزيعه على جميع الدول العربية في شهر مايو 2018 بهدف جمع البيانات التي تعكس الوضع الحقيقي لواقع الشمول المالي لديها بما يساعد على رسم السياسات الكفيلة واتخاذ الإجراءات السليمة التي تخدم استدامة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي.

كما يعمل الصندوق بالتعاون مع البنك الدولي على دراسة واقع التمويل في المجتمعات الزراعية في الدول العربية، حيث تم في شهر أبريل 2018 إعداد وتوزيع استبيان مشترك، تم ارساله للدول العربية لهذا الغرض. كذلك، نظم الصندوق تسع ورش عمل ودورات تدريبية متخصصة للمساهمة في بناء القدرات في مجال الشمول

المالي، خاصة على صعيد وضع استراتيجيات وطنية، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، ودعم وصول الشباب والمرأة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية.

من جانب آخر، في سياق تطوير القطاع المالي، واصل الصندوق جهوده بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في توفير المشورة الفنية لمساعدة الدول العربية على تطوير أسواق التمويل المحلية، بما يساهم في تعزيز قدرة القطاع المالي والمصرفي على توفير التمويل طويل الأجل بالعملات المحلية لمشروعات التنمية والبنية التحتية والقطاع الخاص، حيث قدم الصندوق الدعم الفني لعدد من الدول العربية في إطار "مبادرة تطوير أسواق أدوات الدين في الدول العربية (ADMDI)"، اشتملت على تقديم توصيات وخطط عمل لتطوير أدوات التمويل طويل الأجل، وتعزيز سيولة الأسواق الثانوية، وتوسيع قاعدة المستثمرين، إلى جانب الارتقاء بالبيئة القانونية والبنية التحتية الداعمة لتطور هذه الأسواق وتعزيز كفاءتها.

في السياق نفسه، واصل الصندوق جهوده على صعيد إنشاء "نظام إقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية" الذي يحظى بأهمية استراتيجية كبيرة للاقتصادات العربية، لما يتيحه من فرص لدعم وتعزيز التجارة والاستثمارات البينية وتشجيع استخدام العملات الوطنية وفرص الربط مع الشركاء التجاريين الرئيسين للدول العربية، وانعكاسات ذلك على جذب الاستثمارات ودعم الاندماج المالي الإقليمي والتداعيات الإيجابية لذلك على التنمية. حيث أنجز الصندوق في يوليو 2017، بناء على طلب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وثيقة تصميم النظام، وباشر على ضوء اعتماد التصميم في عام 2018 مرحلة التنفيذ، لإنشاء مؤسسة المقاصة العربية التي ستدير النظام.

فيما يخص **الأنشطة البحثية وبناء قواعد البيانات**، فيولي الصندوق أهمية كبرى في إطار أنشطته البحثية لدراسة الموضوعات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في هذا الإطار، قام الصندوق خلال الفترة المذكورة بإعداد دراسات تتطرق إلى موضوعات وثيقة الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من بينها تمكين المرأة، والشمول المالي، والبطالة في المنطقة العربية، وآفاق الاقتصاد الأخضر، واقتصاد المعرفة.

كما حرص الصندوق على أن تشتمل التقارير الدورية التي تصدر عنه ومن أهمها التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدر بالتعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى فصولاً وأجزاءً تتناول قضايا الفقر والتعليم والصحة وموارد الطاقة النظيفة والمتجددة والزراعة والمياه وأسواق العمل في المنطقة العربية، مدعومة بقاعدة بيانات إحصائية تتضمن عدد من المتغيرات المرتبطة بهذه الموضوعات سواء على مستوى الدول العربية كمجموعة أو فرادي.

كذلك أطلق الصندوق عدداً من التقارير الجديدة منها تقرير آفاق الاقتصاد العربي، وبصدد إطلاق تقرير نافذة على طريق الإصلاح، لدعم جهود الدول العربية المتعلقة بوضع السياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادية والمالية، ذلك من خلال توفير البيانات والمعلومات والتحليل الاقتصادي للقضايا ذات الصلة بمهام عمل الصندوق.

إضافة لما سبق، يتعاون الصندوق في إطار مبادرة مجموعة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لنشر المعرفة حول التنمية في المنطقة العربية من خلال بوابة التنمية العربية (Arab Development Portal)، وهي منصة إلكترونية مفتوحة تتضمن العديد من الإحصاءات والتقارير فيما يتعلق بالموضوعات المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بهدف تحليل الوضع الراهن لهذه القضايا في المنطقة العربية ومن أهمها الفقر والتعليم والصحة والنوع الاجتماعي والعمل والوظائف والمياه والأمن الغذائي.

من جانبٍ آخر، عمل الصندوق من خلال مبادرة **"عربستات"**، التي تهدف إلى دعم وتطوير قدرات الأنظمة الإحصائية وتعزيز التعاون الإحصائي وتقديم المشورة والمعونة الفنية وبناء القدرات البشرية للمؤسسات الإحصائية والبنوك المركزية ووزارات المالية في مجال العمل الإحصائي، على تقوية القدرات الإحصائية من خلال التشجيع على تطبيق الأدلة والمنهجيات الدولية وإعداد تقرير حول القطاع غير الرسمي، ووضعية الفقر، وإحصاءات الرفاه، ومؤشرات السلامة المالية، والبيانات الكبيرة، والنظم الضريبية، كما يعمل الصندوق في المرحلة الحالية على رصد مدى تقدم البلدان العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تم بإطار المبادرة ايفاد بعثات فنية إلى عدد من الدول العربية بهدف تعزيز جودة وشمولية الإحصاءات، والارتقاء بآليات نشر الإحصاءات. كما تم تنظيم عدد من الدورات التدريبية بإطار المبادرة استفاد منها المختصون في مجال الإحصاء في الدول الأعضاء.

في الختام، قام الصندوق خلال عام 2017 بنشر كتاب باللغتين العربية والانجليزية بعنوان "دور الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030"، ويوجد على موقع الصندوق على الشبكة الالكترونية www.amf.org.ae.

ملحـــق

أهداف التنمية المستدامة 2030

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. السلام والعدل والمؤسسات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.